والثاني باطل فالمقدم مثله وبيان الملازمة ان البعض الذي لم تتعلق
به تلك الصفة مع صلاحية تعلقها به يحتاج في صحة تعلقها به مثل
البعض الذي تعلقت به تلك تقصر الصفة في التعليق على غيره منع
لما علمت صحته وايضا فتخصيص الصفات ببعض ما جاز ان تتعلق
به يوجب افتقارها الى مخصص مختار لاستوا الجميع بالنسبة
وذلك يوجب حدوثها وقد مر قيام البرهان على وجوب البقا
والقدم لذاته تعالى ولجميع صفاته تظهران اسناد عدم التناهي
لتعلق القدرة بمعنى انه لا يجوز ان يخرج عنها ممكن من الممكنات
بان تتعلق دونه ولا تتعلق به اولى من اسناده اليها كما هو الواقع
في عبارات القوم وان حمله السعد على خلاف ظاهرهم ولفظه قدرة
الله تعالى غير متناهية اما بمعنى انها ليست لها طبيعة امتدادية
تنتهي الى حد ونهاية او بمعنى انها لا يطرا عليها العدم فظاهر لا يحتاج
الى التعرض له واما بمعنى انها لا تنقضي بحيث يمتنع تعلقها فلان ذلك
عجز ونقص ولان كثيرا من مخلوقاته ابدية كنعيم الجنان وذلك
بتعاقب جزئيات لا نهاية لها بحسب القوة والامكان ولان المقتضي
للقادرية هو الذات والمصحح للمقدورية هو الامكان على الراجح
ولا انقطاع لهما وبهذا استدلوا على شمول قدرة الله تعالى لكل موجود
ممكن بمعنى انه يصح تعلقها بها ولما توجه عليه انه لم لا يجوز اختصاص
بعض الممكنات بشرط لتعلق القدرة او مانع عنه ومجرد وجود المقتضي
المصحح لا يكفي بدون وجود الشرط وعدم المانع اجيب بانه
لا تمايز للممكنات قبل الوجود ليختص البعض بشرايط التعلق
وموانعه دون البعض وهذا ضعيف والاولى التمسك بالنصوص
الدالة على شمول قدرته مثل والله على كل شي قدير تنبيه
خالف في شمول قدرة الله تعالى للممكنات طوايف منهم المجوس فقالوا
انه لا يقدر على الشرور حتى خلق الاجسام الموذية وانما القادر على
ذلك فاعل اخر يسمى عندهم اهرمن لئلا يلزم كون الواحد خيرا اخر
شريرا وقد مر ابطاله ومنهم النظام واتباعه فقالوا انه لا يقدر
على خلق الجهل والكذب والظلم وساير القبايح اذ لو كان خلقها
مقدورا له لجاز صدوره عنه واللازم باطل لافضايه الى السفه
ان كان عالما بقبح ذلك وباستغنايه عنه والى الجهل ان لم يكن عالما
والجواب لا نسلم قبح شي بالنسبة اليه تعالى كيف وهو تصرف في ملكه
ولو سلم فالقدرة عليه لا تنافي امتناع صدوره عنه نظرا الى وجود
الصارف وعدم الداعي وان كان ممكنا في نفسه ومنهم عباد واتباعه

القايلون

القايلون بانه ليس بقادر على ما علم انه لا يقع لاستحالته وقوعه قال
في المحصل وكذا ما علم انه يقع لوجوبه والجواب ان مثل هذه
الاستحالة والوجوب لا ينافي المقدورية ومنهم ابو القاسم البلخي المعروف
بالكعبي واتباعه القايلون بانه لا يقدر على مثل مقدور العبد حتى
لو حرك جوهرا الى حيز وحركه العبد الى ذلك الحيز لم تتماثل الحركتان
وذلك لان فعل العبد اما عبث او سفه او تواضع بخلاف فعل الرب
وفي عبارة المحصل بدل التواضع الطاعة وعبارة المواقف اما طاعة
او معصية او سفه والبنت على ما ينبغي لان السفه وان جاز ان يجعل
شاملا للعبث فلا خفا في شموله المعصية ايضا والجواب منع الحصر
لكثير من المصالح الدنيوية فان قيل المشتمل على المصلحة المحضة
او الراجحة طاعة وتواضع قلنا ممنوع اذا كان فيه امتثال وتعظيم
للغير ولهذا لا يتصف به فعل الرب وان اشتمل على المصلحة ولو سلم
الحصر فالمقدور في نفسه حركات وسكنات وتلحقه هذه
الاحوال والاعتبارات بحسب القصد من العبد وداعيته وليست
من لوازم الماهية فاختلافها لا يمنع التماثل ومنهم الجبايي واتباعه
القايلون بانه لا يقدر على نفس مقدور العبد لانه لو صح مقدور بين
قادرين لصح مخلوق بين خالقين لانه يجب وقوعه بكل منهما عند
تعلق الارادة لما سبق من وجوب حصول الفعل عند خلوص القدرة
بالداعي وقد عرفت امتناع اجتماع المؤثرين على اثر واحد والجواب
عندنا منع الملازمة بنا على ان قدرة العبد ليست بمؤثرة وسيجي
ان شا الله تعالى ولو سلم فانما يتم خلوص الداعي والقدرة والارادة
للاخر منا ولو سلم فيجوز ان يكون واقعا بهما جميعا لا بكل منهما ليلزم
المحال وعند ابي الحسين البصري منع بطلان اللازم فانا اذا فرضنا
التصاق جوهر واحد بكفي شخصين يجذبه احدهما حال ما يدفعه
الاخر فان الحركة الحاصلة فيه مستندة الى كل منهما وفيه نظر تتمة
ما مر من الاختلاف كان في شمول قدرة الله تعالى بمعنى كونه قادرا
على كل ممكن سوا تعلقت به القدرة والارادة فوجد ام لا فلم يوجد
اصلا او وجد بقدرة مخلوق وعلى هذا لا ينافي اختلاف الفلاسفة ومن
يجري مجراهم ممن لا يقول بكونه قادرا مختارا وقد يفسر شمول قدرته
بان كل ما يوجد من الممكنات فهو معلول له بالذات او بالواسطة وهذا
مما لا نزاع فيه لاحد من القايلين بوجود الواجب وانما الخلاف في كيفية
الاستناد ووجود الوسايط وتفاصيلها وان كل ممكن الى اي ممكن يستند
حتى ينتهي الى الواجب وقد يفسر شمول قدرته بان ما سوى الذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)